(المواطنة بين المفهوم والممارسة)

هل يتسع وعاء المواطنة لكل شيء؟

ركائز اساسية لنقد وتحليل المواطنة بين المفهوم والممارسة في السياق العربي

- حالة الاردن -

إعداد وعرض : المحامي طالب السقاف

رئيس مرصد الإنسان والبيئة – الاردن

- لا تسعى هذه الورقة الى عرض مفهوم المواطنة وتطوراته التاريخية بمقدار ما تحاول استنهاض العناصر التي تجعل من هذا المفهوم قوة ايجابية في التحولات التي يشهدها وطننا ، إن محتوى هذه الورقة ليس معدا ليكون محاضرة إنما هو تحديد أولي لأفكار أرى انها تصلح أن تكون مرتكزات لحوار ينصب على تحليل مفهوم المواطنة ونقد ممارساتها في السياق العربي كما يمكن أن تعبر عنه حالة الاردن .

- لقد تعامل هذا الجيل من ابناء دول العالم مع المواطنة باعتبارها مفهوما منجزا يقدم وعاءا يتسع لعلاقة الفرد بالدولة وبالتالي علاقة الفرد بالوجود برمته ، ولكن هذا الوعاء ما يلبث ان يضيق شيئا فشيئا عن استيعاب رغبات الفرد وتطلعاته بل وعن حقوقه الانسانية ايضا ...

- يميل المشتغلون بالسياسة الى المطابقة التامة بين مفهومي المواطنة والجنسية ، فبنظرهم المواطن في دولة ما هو الشخص الذي يحمل جنسية تلك الدولة ، في حين سيكون للقانونيين وكذلك الإجتماعيين رأي مختلف من هذه المطابقة التامة بين المواطنة والجنسية . فالوطن أو الموطن الذي تنسب اليه المواطنة قد يكون مكانا ولكن ليس بالضرورة أن يكون دولة ، فشبه الجزيرة العربية هي الموطن (التاريخي) للعرب ولكن ليس بالضرورة أن كل عربي يحمل جنسية جزيرة العرب أو أي من دولها !

- ربما يتطابق الموطن مع الجنسية في عمر الكائن الفرد لكن هذا التطابق ليس له معنى في عمر عرق أو سلالة بشرية أو جماعة بعينها من السكان ، هناك الكثير من الأشخاص الذين ولدوا وماتوا في غير البلدان التي يحملون جنسيتها ولم يحرمهم ذلك من العيش في نعيم الوطن أو جحيمه !

- مفهوم المواطنة كما ظهر في أوروبا في القرن الثامن عشر واستقر في القرن التاسع عشر مع استقرار حدود وكيان الدولة القومية ليس له مثيل في العالم ، وإن أية محاولة راهنة لمحاكاة هذا المفهوم – في مناطق أخرى في العالم- هي مضيعة للوقت ، وحتى لا ندخل في تعداد الفروق الجوهرية في التكوين التاريخي والثقافي والسياسي والحقوقي بيننا وبين أوروبا فإنني أميل الى استلهام التجربة الأوروبية والإنسانية عموما في مفهوم المواطنة حينما أصبحت محل إجماع أممي كما عبرت عنه الشرعة الدولية لحقوق الإنسان .

- حقوق المواطنة هي حقوق سياسية بامتياز : وذلك بدلالة أن المشرع الدولي استخدام مفردة (مواطن) في المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وذلك بدل مفردات شخص أو انسان أو فرد التي تستخدم عادة في العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، النص :

"يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة 2، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:
(أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية،
(ب) أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين،
(ج) أن تتاح له، على قدم المساواة عموما مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده".

هذا النص يؤسس لديمقراطية الحكم وعدالة توزيع المكتسبات ، لكن الى أي مدى تلتزم دولنا بأحكام هذا النص على الأقل للتمييز بين المواطن والأجنبي ، فإذا كان المواطن لا يتمتع بهذه الحقوق بحرية ودون تمييز ، فما الفرق بين المواطن وغير المواطن ؟؟

يلزمنا مفهوم للمواطنة يقوم على القدرة :

- لا تكفي الرغبة والارادة لقيام المواطنة . بل لا بد من توافر القدرة والإمكانية لممارسة المواطنة ، والواجب الأساسي على الدولة هو : أن تنمي قدررات وإمكانات مواطنيها على التمتع بالحقوق .
- الحرمان من الحقوق أو إنتقاصها أو تقييدها يضعف الإنتماء السياسي ويقوض الروابط المجتمعية
- الحرية والعدالة والمساواة هي الدعائم الحقيقية للمواطنة .
- الحق في المشاركة – الحق في المراقبة – الحق في المحاسبة هي في صلب حقوق المواطنة

هل ستظل صورة الوطن في المخيلة أجمل منها في الواقع

هل بلادي إن جارت علي عزيزة ؟ وأهل أهلي إن ضنوا علي كرام؟

متمنيا لكم التوفيق ، مع خالص المودة والإحترام

طالب السقاف

Marsad.jo@gmail.com

30 ايلول-سبتمبر 2012